حل الامتحان العادي:

① ماهي مؤشرات قياس أداء البنوك؟

- جودة الأصول: تعبر على مدى قدرة البنوك على التوظيف الجيد للموارد المتاحة، وعلى تغطية القروض الممنوحة، فجودة الأصول تركز على جودة القروض كنشاط رئيسي للبنوك؛
- الربحية: تحسب الربحية كعائد البنك من الأصول الموظفة بمعدل الفائدة على إجمالي الأصول، أو نسبة الفوائد المدفوعة إلى إجمالي النفقات، أو نسبة الفوائد المقبوضة إلى إجمالي الإيرادات؛
- السيولة: أي نسبة الأصول التي يحتفظ بها البنك التجاري وتتميز بسيولة عالية إلى مجموع الودائع، ويقاس بنسبة الإحتياطي، أو نسبة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي، النقدية بالخرينة؛
- كفاءة الإدارة: لقياس كفاءة العنصر البشري، أي كفاءة الأنشطة والعمليات التي يقوم بها البنك، بمؤشرات كمية (السيولة، الربحية... إلخ) أو وصفية (عدد الفروع، التوسع، نوعية العملاء... إلخ).

② يتم تحرير القطاع المصرفي وفق أساليب تختلف من بلد إلى آخر حسب الأهداف المحددة للسياسة العامة، ماهي تلك الأساليب؟

- تختلف أساليب تحرير القطاع المصرفي من بلد إلى آخر حسب الأهداف المحددة للسياسة العامة، فهي إما إجراءات لتحسين السياسة النقدية، أو لتشجيع المنافسة في القطاع المالي، أو لتحسين البنية الأساسية وتطوير الأسواق المالية، أو لدعم عملية التنظيم الواعي والهيكلي التنظيمي، على العموم فالإجراءات في النقاط التالية:
- إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها وإزالة السقوف المفروضة عليها؛
- إلغاء القواعد الإدارية المطبقة على بنوك معينة مثل السقوف الائتمانية والاحتياطي القانوني؛
- زيادة إستقلالية المؤسسات المالية؛ - التقليل من تدخل الدولة في منح الإئتمان تخفيض القيود المباشرة عليها؛
- إعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة وتحويلها للقطاع الخاص؛
- تقليل الحواجز أمام الإنضمام للسوق والإسحاب منه؛ - إطلاق الرسوم والعمولات؛
- تحسين درجة الشفافية في المعاملات مع زيادة أوجه الحماية للمودعين المستثمرين؛
- إعادة تكوين رأس المال المصرفي .

③ هل تعرض الجهاز البنكي لأزمة بنكية، من تسبب فيها وماهي أسبابها؟

لم يتعرض الجهاز البنكي لأزمة بنكية بل أن البنوك التي ساهمت في الأزمة البنكي هو بنك الخليفة الذي أنشئ سنة 1998، وحاول في مدة قصيرة جلب أكبر عدد من الزبائن بإغرائهم بمعدلات فائدة مرتفعة على الودائع لا ينافسها أحد في السوق وتسهيلات على القروض ومختلف الخدمات البنكية. رغم ذلك تسبب بنك الخليفة في أزمة الجهاز البنكي الجزائري سنة 2003 الراجعة لأسباب أشار إليها تقرير اللجنة البنكية من خلال إحدى مذكرات الرقابة والتفتيش التي تذكر أسباب فشل بنك الخليفة في عمله المتمثلة في:

- عدم احترام الإجراءات المحاسبية للبنك؛ ---التأخر في تقديم التقارير لبنك الجزائر؛
- المراجعة غير المنتظمة لملفات التوطين؛ --- غياب المتابعة والرقابة؛ --- عدم احترام قواعد الحذر.
- كما ساهم البنك الصناعي التجاري الجزائري في أزمة الجهاز البنكي الجزائري حسب تقرير تفتيش مصالح الرقابة التابعة لبنك الجزائر للأسباب:
- عدم احترام التسيير الجيد للعمل ك معالجة الشيكات غير المدفوعة؛
- عدم كفاية الحساب الجاري للبنك لدى بنك الجزائر؛ --- عدم وجود احتياطي إجباري.

④ هل تبنت الجزائر حوكمة البنوك، وكيف قامت الجزائر بتطبيق مبادئ الحوكمة؟

حوكمة البنوك فهي تهتم بتطوير الهياكل الداخلية للبنوك عن طريق وضوح وشفافية القوانين وتقسيم المسؤوليات، تعتبر الجزائر من الدول التي سعت إلى تطبيق الحوكمة بعد أزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري، يونين بنك، حيث كان من الأسباب الرئيسية لتلك الأزمة هو سوء التسيير داخل البنوك. إن تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية بصفة سليمة يتطلب مساهمة طرفين من جهة بنك الجزائر باعتباره المسؤول عن تنظيم ورقابة البنوك والإشراف عليها، ومن جهة أخرى مساهمة كل البنوك الأخرى بتبني الإدارة العليا مبادئ الحوكمة الواردة من لجنة بازل والصادرة في 2006 أما في الجزائر فقد اتخذت عدة إجراءات لتطبيق الحوكمة أهمها:

- تطبيق توجهات كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛

- إنشاء اللجنة الوطنية للحكم الراشد المتكونة من 99 عضو من الفعاليات المختلفة من الحكومة والهيئات المختلفة والمتعاملين الاقتصاديين؛

- وضع نظام مركزية المخاطر 1992 كهيئة إعلامية، لمراقبة ومتابعة نشاطات هيئات القرض من بنوك ومؤسسات مالية لمعرفة مدى خضوعها للقواعد الحذرة المحددة من بنك الجزائر؛

- تحديد القواعد الإحترازية في إدارة البنوك والمؤسسات المالية؛

- تطبيق نظام الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية وإنشاء لجان خاصة؛

- تطبيق برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة بتعيين مسيري بنوك ذات كفاءة عالية؛

- إعطاء صلاحية أكبر لمجلس النقد والقرض وفصله عن مجلس الإدارة وإنشاء اللجنة المصرفية.

⑤ ماهي العناصر التي تفتقرها البنوك الجزائرية لتبني خطة تسويقية تمكنها من تحقيق أهداف تسويقية؟

- عدم وجود كفاءات مكونة تسويقيا لإدخال أسلوب جديد في الأداء؛ عدم وجود مناقسة حقيقية في السوق البنكي؛
- عدم البحث في تطوير التعاملات والخدمات البنكية والتفتح على التعاملات البنكية الإسلامية لما لها من دور في جلب الزبائن؛
- التأخر التكنولوجي في التجهيزات المستعملة في البنوك؛
- المستوى المتدني لأغلب العاملين وإطارات البنوك الجزائرية، حيث أكثرهم ليس لهم تكوين تسويقي متخصص؛
- غياب الصرامة في استرجاع موارد البنك من العديد من المتعاملين بسبب استعمال الطرق التقليدية؛
- اعتماد البنوك الجزائرية على استقبال المتعاملين دون السعي لجلب من يقدمون مشاريع جديدة.